



باسم الشعب التونسي ،

## أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار الآتي نصه :

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 44616 المرفوعة أمام المحكمة الابتدائية بصفاقس من الأستاذ صلاح الدين بنفرج المحامي بصفاقس نيابة عن صالح بن الشاذلي بن محمود الزعيبي ضد منصور وجمال والحبيب والمنذر ومنصف أبناء بن منصور نائبهم الأستاذ عبد الحميد بن عيسى المحامي بصفاقس والشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه نائبها الأستاذ صلاح الدين عمّار المحامي بصفاقس.

وبعد الإطلاع على الحكم الوقي الصادر فيها عن المحكمة الابتدائية بصفاقس بتاريخ 5 فيفري 2007 والقاضي بارجاء النظر في القضية وإحالة ملفها على مجلس تنازع الإختصاص.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الإختصاص المؤرخ في 17 فيفري 2009 والمتعلق بتعيين السيد محمد فوزي بن حمّاد عضوا مقررًا لهيئة القضية واعداد بحث في الموضوع.

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر والمتضمن ملحوظاته بشأنها.

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الإختصاص.

وبعد المفاوضة القانونية بحجرة الشورى صرّح بما يلي :

من الوجهة الشكلية :

حيث كانت الإحالة الصادرة عن المحكمة الابتدائية بصفاقس مستوفية لشروطها القانونية طبق ما اقتضاه الفصل 7 من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 وتعين لذلك قبولها من هذه الناحية.

## الوقائع والإجراءات :

حيث يبرز من الحكم الوقي المشار إليه أعلاه ومن أوراق الملف قيام المدعو صالح بن الشاذلي بن محمود الزعبي عن طريق نائبه الأستاذ صلاح الدين بنفرج أمام المحكمة الابتدائية بصفاقس عارضا أن على ملكه قطعة أرض كائنة بالقلاجة جبنيانة وقد تولى المطلوبون حفر خندق كبير في طول القطعة قصد تمرير قنوات مياه إلى عقارهم المجاور له وقد رفض المطلوبون كذلك رفع الأضرار المذكورة أو إزالتها أو التعويض له عنها مما ألحق به مضرة فادحة ناتجة عن حرمانه من استغلال شريط من أرضه لذا طلب الإذن تحضيريا بتكليف خبير في الشؤون العقارية قصد التوجه إلى العقار لمعاينته وتشخيص الأضرار اللاحقة به من جراء مدّ قنوات المياه ثمّ الحكم بالزام المطلوبين برفع المضرة وإزالة القنوات المتواجدة بالعقار كتغريمهم علاوة على ذلك بـ 1000.000 د لقاء أتعاب التقاضي وإشراف المحاماة وحمل المصاريف القانونية عليهم.

وحيث وبمناسبة رده عن الدعوى تمسك الأستاذ صلاح الدين عمّار نائب الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه بعدم إختصاص جهة القضاء العدلي بالنظر فيها لرجوعها بالنظر إلى المحكمة الإدارية حسب ما استقر عليه فقه قضاء هذه المحكمة ومجلس تنازع الإختصاص باعتبار أن إقامة قناة لتزويد المنطقة بالماء الصالح للشرب يضي على الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه صبغة المنشأة العمومية التي تسير مرفقا عموميًا وطلب تبعا لذلك عرض الملف على مجلس تنازع الإختصاص ليتولى البت في مسألة الإختصاص وقدم تبعا لذلك مذكرة مستقلة في عدم الإختصاص الحكمي بجلسة يوم 2006/12/25 أطلع عليها بقية الأطراف بتاريخ 2006/12/20.

وحيث استجابت المحكمة المتعهدة لهذا الطلب وأصدرت حكمها المشار إليه بطالع هذا في 5 فيفري 2007 تحت عدد 44616.

## من الوجهة القانونية :

يتعلق النزاع الراهن بدعوى ترمي الى طلب الحكم على الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه بالتعويض عمّا لحق عقار المدعي من أضرار من جراء حفر خندق يشق جانبا منه لتمرير قناة مياه.

وحيث اقتضى الفصل الأوّل من مجلة المياه الصادرة بموجب القانون عدد 16 لسنة 1975 المؤرخ في 31 مارس 1975 أن قنوات المياه والآبار والأحواض المستعملة من طرف العموم وكذلك توابعها تتبع الملك العمومي للمياه.

وحيث جاء بالفصل الثاني من القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 2 جويلية 1968 المتعلق بإحداث الشركة القومية لإستغلال وتوزيع المياه كيفما تمّ تنقيحه بالقانون عدد 37 لسنة 1972 المؤرخ في 27 أفريل 1972 ثمّ بالقانون عدد 21 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 أنّ غاية الشركة المذكورة هي التزويد بالماء الصالح للشرب بكامل تراب الجمهورية وكذلك بالمياه المستعملة في الصناعة وفي السياحة كما أنّها مكلفة بإستغلال وبصيانة وتجديد منشآت جلب الماء ونقله وتنظيفه وتوزيعه.

وحيث يخلص ممّا ذكر أن الشركة المقام ضدها وإن كانت مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية وخاضعة للتشريع المتعلق بالشركات خفية الإسم طبق ما ورد بقانون إحداثها سالف الذكر وأنها مصنفة ضمن المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تعتبر منشأة عمومية كيفما نص عليه الأمر عدد 2265 لسنة 2004 المؤرخ في 27 سبتمبر 2004 المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تعتبر منشآت عمومية مثلما تمّ تنقيحه بالأمر عدد 2579 لسنة 2006 المؤرخ في 2 أكتوبر 2006، إلاّ أن المهام الموكولة إليها تتزّل في إطار تنفيذها لمرفق عام وتهدف إلى تحقيق مصلحة عامّة ثابتة وهي تستخدم في ممارستها لها امتيازات السلطة العامة، كما أنّ قنوات الماء التي هي في عهدتها تتبع الملك العمومي للمياه وتشكّل منشأ عامّا لفائدة عموم المزودين بالماء.

وحيث أنّ الأضرار موضوع المنازعة كانت ناجمة عمّا ينسب لها من تقصير في صيانة تلك القنوات المستعملة لتوزيع الماء والتي هي في عهدتها في إطار تنفيذها للمرفق العام المذكور ممّا يجعل المسؤولية المترتبة عن ذلك خاضعة لنظام المسؤولية الخاص بالمنشأ العمومي الذي يكتسي بطبيعته الصبغة الإدارية.

وحيث تكون بذلك الدعوى الماثلة من فئة دعاوى مسؤولية الإدارة التي تختص بالنظر فيها المحكمة الادارية عملا بأحكام الفصل الأوّل من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 باعتبارها ترمي إلى جعل الادارة مدينة من أجل أعمالها الإدارية وهي بذلك من أنظار الدوائر الابتدائية بالمحكمة المذكورة وفق مقتضيات الفصل 17 من القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية مثلما تمّ تنقيح وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 39 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996.

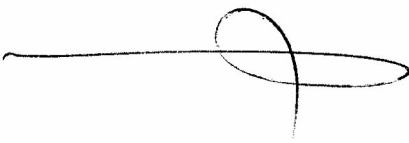
وحيث بات التزاع المعروض على نظر المجلس ، والحال ما ذكر، من إختصاص جهاز القضاء الإداري.

### ولهذه الأسباب

قرّر المجلس أن التزاع المعروض على نظره من اختصاص جهاز القضاء الإداري.

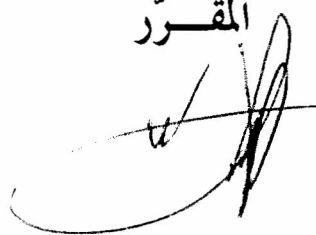
وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم 7 أفريل 2009 عن مجلس تنازع الإختصاص المتركّب من رئيسه السيّد غازي الجريبي الرئيس الأوّل للمحكمة الإدارية وعضوية السادة والسيدات : حسيبة العربي وسرية الجازي وعلي كحلون ومحمد فوزي بن حمّاد والحبيب جاء بالله وجمعة محمود وبحضور كاتبة الجلسة السيّدة صباح إسماعيل.

كاتبة الجلسة



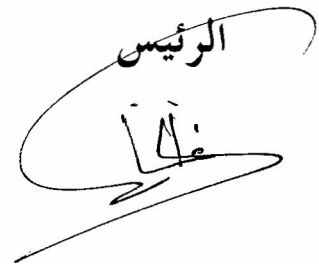
صباح إسماعيل

المقرّر



محمد فوزي بن حمّاد

الرئيس



غازي الجريبي